

ديمقراطية تونس عالقة وسط ضياع الفرص وتبخر المكاسب

التململ الشعبي حيال الطبقة السياسية لإخفاقها في الإصلاح ينذر بموجة احتقان أعمق



هل هزمت الثورة التونسية؟

الأشخاص الذين لا ينتمون إلى الشبكات الموجودة.

وأبعد فرض وجود رأس مال إلزامي لا يقل عن خمسة ملايين دينار (1.5 مليون يورو)، الشركات الناشئة، التي كانت أطلقت أنظمة الدفع عبر الهاتف الذكية، علما أن قيمة رأس المال هذه أعلى من المبالغ المعتمدة في دول أخرى. وكان هذا الإجراء لصالح اللابيين المتربصين، وفق الشبابي.

ونظام التراخيص هذا موجود من أعلى المنظومة حتى أسفلها، ما يرسخ المحسوبية التي تستبعد قطاعات كاملة من المجتمع.

ومع ذلك، فإن الركود الاجتماعي، المتمثل في التضخم وارتفاع معدلات البطالة، الذي زادته حدة التفاعلات المدمرة لوباء كوفيد - 19، يقوّض الديمقراطية، حتى أنه يغذي الحنين للنظام القديم الذي كان يعنى بصورته على أنه حقق نجاحا اقتصاديا.

ومع أن الاقتصاد كان مستقرًا بالفعل خلال عهد النظام القديم، لكن تتباين الآراء حول ذلك عندما تتم المقارنة مع ما يحصل اليوم، ولذلك يحذر رضوان أرغيز من مركز جيسور للدراسات من أن هذا السياق ينطوي على خطر "التشكك في كل ما حققناه على المستوى السياسي".

المقربين من دوائر الحكم، على حساب تنمية البلاد.

ومن الأمثلة على ذلك، أن "الدولة تفرض على شركات النقل البري أن تكون لديها إما شاحنة واحدة أو أكثر من 18 شاحنة، ما يضمن للاعبين الكبار الموجودين المشاركة في السوق من دون منافسة"، وفق ما يقول لؤي الشبابي، رئيس منظمة "البريت" غير الحكومية التي أنشئت أخيرا لمكافحة هذه الآفة.

وكذلك، هناك وكيل حصري لاستيراد كل نوع من أنواع السيارات، ما يضمن معاداة دسمة لمجموعة تجارية كان يمكنها لوقت طويل أحد اصهار بن علي، وقد اشترتها لاحقا عائلة مقتدر.

وفي دليل على أن سقوط النظام لم يضع حدا للممارسات والعيادات السيئة، ارتفع حجم الفساد، فقد خسرت تونس 15 مرتبة بين

العامين 2010 و 2017 في ترتيب منظمة ترانسبرانسبي للشفافية، وتعدّد الحيازات المتقاطعة لعدد من التكتلات والدولة للمصارف عمليات الوصول إلى الاقتراض بالنسبة إلى

تنتهجها الدولة "وتكتلات عائلية تسيطر" على أجزاء من الاقتصاد، أصبح جزءا من النقاش العام منذ سنتين.

وخلال عهد بن علي، تضخم هذا النوع من "الاقتصاد الربائحي"، الذي ولد خلال الاستعمار، وكان بموجبه يتم منح امتيازات الاستثمار لعائلة معينة، هي عائلة الرئيس الأسبق.

ولا يزال هذا الاقتصاد حكرا إلى حد بعيد على

وفي هذه الديمقراطية، التي يُنظر إليها على أنها النجاح الوحيد لما يسمى بـ"الربيع العربي"، مع دستور جديد وخمس مناسبات انتخابية توصف بـ"النزيهة" وحرية التعبير تكمن الورشة الكبرى التي لا يزال مطلوبا القيام بها، في الإصلاح الاقتصادي.

ويوضح خراط بالحقوق المدنية والسياسية أولوية، لكننا أهملنا الحقوق الاقتصادية والبيئية".

ويشير إلى أن عناصرها أساسيا في المشكلة يتمثل في "راسمالية المحسوبيات" التي

ورغم أن التعذيب لم يعد موجودا، لم تمنح الريح الديمقراطية هذه الممارسة، ويهدف ضمان عدم تكرار التجاوزات القديمة، سعت بعض الجهات إلى تأسيس لجنة صلب البرلمان تراقب عمل الشرطة وجهاز استخبارات لكن لم يتم ذلك.

وبدلا من تحسين تدريب عناصر الشرطة وظروف عملهم، ظهرت محاولات لإصدار قانون يحمي الأمنيين، لكن تم التخلي عنه في ظل رفض المجتمع المدني له.

ويرى الخبير في الشؤون السياسية سليم خراط أن "الأمر يتطلب شجاعة سياسية تكاد تكون انتحارية" لإصلاح قطاعي الشرطة والقضاء اللذين لديهما روابط سياسية عميقة. وداخل الجسم القضائي الذي تم استغلاله إلى حد كبير لخدمة مصالح نظام الرئيس الراحل، فصل أبرز القضاة، الذين كانوا يعملون في عهد بن علي، لكن لم يحصل أي شيء لمحاسبة القضاة الفاسدين.

المشكلة الأهم

جلب التغيير الحاصل في البلاد معه نفعات الحرية ووضع البلاد على سكة المسار الديمقراطي، لكن ظلت شعارات مثل "الشغل" و"الكرامة" التي رفعها المحتجون في 2011، حبرا على ورق، ولم تتحقق على أرض الواقع.

وكانت أسرة بن علي تضع يدها على 21 في المئة من اقتصاد البلاد، حسب تقرير للبنك الدولي صادر في العام 2014، وتوفي أفراد منها بينما آخرون يلاحقهم القضاء من دون التوصل حتى الآن إلى جبر الضرر الذي الحقوه بقطاعات اقتصادية واسعة وعائلات كانت ضحايا لهم.

وفي هذه الديمقراطية، التي يُنظر إليها على أنها النجاح الوحيد لما يسمى بـ"الربيع العربي"، مع دستور جديد وخمس مناسبات انتخابية توصف بـ"النزيهة" وحرية التعبير تكمن الورشة الكبرى التي لا يزال مطلوبا القيام بها، في الإصلاح الاقتصادي.

ويوضح خراط بالحقوق المدنية والسياسية أولوية، لكننا أهملنا الحقوق الاقتصادية والبيئية". ويشير إلى أن عناصرها أساسيا في المشكلة يتمثل في "راسمالية المحسوبيات" التي

الأداء السيء المستمر للحياة السياسية والتململ الشعبي من تعطل الإصلاحات التي كان ينشدها التونسيون بعد انتفاضة أطاحت بالنظام القديم، جعلت الديمقراطية الناشئة بالبلاد بعد فشل تحقق ذلك في بقية بلدان "الربيع العربي"، عالقة بين ضياع فرص إصلاح أجهزة الدولة الرئيسية بسبب الصراعات بين الأحزاب، وتبخر المكاسب نحو استكمال مسار ترسيخ قواعد بناء الدولة المدنية بما فيها الاقتصاد.

تونس - تخلّصت تونس من نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، قبل عشر سنوات، لكن آمال الإصلاح تفقد قوة الدفع بشكل أكبر مما كان متوقعا مع دخول البلاد في مناخ من السجلات السياسية أرخت بظلالها على حياة الشعب.

حتى اليوم، غابت المظاهر الملموسة للإصلاحات المنتظرة، التي كان يمني بها التونسيون أنفسهم عبر ترسيخ ركائز جديدة للديمقراطية قائمة على أساساتها وخاصة النظام القضائي، والجهاز الأمني، فيما يبقى الاقتصاد الوهن تاريخيا، تحت سيطرة بعض المجموعات.

تونس - تخلّصت تونس من نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، قبل عشر سنوات، لكن آمال الإصلاح تفقد قوة الدفع بشكل أكبر مما كان متوقعا مع دخول البلاد في مناخ من السجلات السياسية أرخت بظلالها على حياة الشعب.

منذ الإطاحة بنظام بن علي، تفرق أفراد عائلته في عدد من الدول وعاشوا من الثروات التي جمعوها على مدى سنوات، بعيدا عن الأضواء، ولكن مع ذلك لا تزال العديد من الإصلاحات في أجهزة الدولة مؤجلة.

ورغم أن الشرطة كانت الدعامة الأساسية للنظام، لكن "تم فصل 54 مسؤولا كبيرا فقط في وزارة الداخلية عام 2011، ثم مجموعة أخرى في العام 2013، وفق ما توضح علا بن نجمة، نائبة رئيس منظمة الإصلاح الجنائي والأمني، التي قادت تحقيقات "العدالة الانتقالية"، وهي عملية فتحت خلالها كل ملفات الدكتاتورية بعد الثورة.

وتضيف بن نجمة في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية "لم يحاكم الذين فصلوا ولم يعاقبوا، فيما تطورت حياة الآخرين المهنية، ومن بينهم أولئك الملاحقون من العدالة المتخصصة في جرائم ارتكبت في عهد بن علي".

وعقب الثورة، أدين بعض الأشخاص الذين مارسوا التعذيب، وحل جهاز أمن الدولة، الذي تشير تقارير إلى أنه اعتمد التعذيب في سجون وزارة الداخلية، وقد أعاد دستور 2014، الذي يرى مراقبون وسياسيون مثل الحزب الدستوري الحر أنه يحتاج إلى تعديلات جوهرية، وتحديد دور الشرطة بوضوح في النظام الديمقراطي.

ولقد أحيت أفة الإرهاب الميل إلى اعتماد الأسلوب الأمني وإبطاء الجهود الرامية إلى احترام حقوق المقاضين، مع ضعف الإشراف على الإجراءات، إضافة إلى حالة الطوارئ المستمرة منذ وقوع سلسلة الهجمات في العام 2015.

وباتت بعض نقابات الشرطة التي تشكلت بعد العام 2011 أدوات للضغط السياسي مع تدخلات قوية في بعض الأحيان في المحاكم لمنع أي ملاحقات في حق القوى الأمنية.

وقال المتحدث باسم مستشار البيت الأبيض للأمن القومي، جون إيبوت، إن "الإدارة الأميركية أطلقت على هذه المعلومات وتتخذ كل التدابير اللازمة لتحديد المشاكل المحتملة ذات الصلة بهذا الوضع وحلها".

وكانت شركة فاير أي الأميركية للأمن المعلوماتي التي غالبا ما يستنجد بها الرابن لندى تعرضهم لهجمات إلكترونية، قد أقرت الأسبوع الماضي أنها تعرضت لعملية قرصنة بالغة على شبكات وزارة الدفاع للعمل بعد. وفي أحدث حلقة من هذه الهجمات، أكدت الإدارة الأميركية، الأحد الماضي، أنها تعرضت لهجوم إلكتروني، فيما أفادت معلومات صحافية أن قرصنة على ارتباط بالدولة الروسية استهدفتها وكالتين أميركيتين على الأقل.

وقال متحدث باسم وكالة أمن الإنترنت والبنين التحتية التابعة لوزارة الأمن الداخلي لوكالة الصحافة الفرنسية "نتعاون بشكل وثيق مع وكالاتنا الشريكة في ما يتعلق بالأنشطة التي رصدت مؤخرا على شبكاتنا الحكومية ونقدم مساعدة تقنية للهيئات المعنية".

وتحدثت تقارير أميركية عن وقوف روسيا وراء الهجمات التي نسبتها إلى مجموعة "أي.تي.بي.تي. 29" المسؤولة أيضا عن الهجمات التي استهدفت المرشحة للديمقراطية للرئاسة في العام 2016 هيلاري كلينتون.

وذكرت معلومات صحافية أن قرصنة معلوماتيتين تمكنوا من اختراق البريد الداخلي للخزانة والإدارة الوطنية للاتصالات، وذلك منذ بضعة أشهر في بعض الأحيان.



علا بن نجمة

لم تتم محاسبة المقبولين أو الملاحقين في جهاز الأمن

سليم خراط

إصلاح السلطة القضائية يتطلب شجاعة سياسية انتحارية

لؤي الشبابي

معظم الاقتصاد لا يزال حكرا على المقربين من دوائر الحكم

عندما غادر بن علي البلاد في يناير 2011 - في ظل وجود عدة روايات حول إقدامه على تلك الخطوة لم تظهر حقيقتها منذ ذلك التاريخ - بعد تظاهرة ضخمة غير مسبوقة طالبت بإسقاطه، لم يترك السلطة معه سوى عدد قليل من أفراد الأسرة والمستشارين المباشرين.

ومع مرور الوقت أعادت بعض الوجوه القديمة المنتحمة إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل تدوير نفسها في المشهد السياسي، فتمنحها من انخراط في أحزاب ولدت بعد الانتفاضة الشعبية كنداء تونس، ومنها من اندمج علنا أو سرا مع تيار

كيف يمكن للجيش تحسين مرونتها التكنولوجية أمام الهجمات السيبرانية

بكتير لتشمل الأشخاص والعمليات التنظيمية والتقنيات. وحتى الآن، كافح البنتاغون لإدارة التعقيد وتطوير أنظمة مهام قوية وموثوقة، حتى في بيئة حميدة نسبيا، كما يؤكد التقرير صراحة، مشيرًا إلى مشاكل في نظام المعلومات اللوجستية المستقل (ليس) من طراز أف - 35 كمثل رئيسي.



ولن يؤدي الصراع أو البيئة المتنازع عليها إلا إلى تفاقم هذه القضايا لأن مقاتلة أف - 35 ليست وحدها في جيل من أنظمة القتال التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، حيث أن الأعطال في التعليمات البرمجية لا تقل أهمية عن الذخيرة المعطلة أو المحرك المعيب، ومن الأمثلة الأخرى السفن البحرية والأقمار الصناعية العسكرية.

ولضمان أن تظل أنظمة المهام مثل أف - 35 متاحة وقادرة وقابلة في النزاعات القادمة، يتطلب من الولايات المتحدة وحلفائها إعطاء الأولوية لمرونة هذه الأنظمة حتى لا تواجه اختراقات قد تؤدي إلى سرقة المعلومات الرئيسية التي تتضمنها.

وأشاروا في التقرير الذي جاء بعنوان "السعي إلى تحقيق المرونة في أنظمة المهام كثيفة البرامج" إلى أن ذلك يؤدي إلى نتيجة حتمية ألا وهي أن أنظمة التكنولوجيا الهشة والمنظمات مرهقة إلى درجة المساومة على وظائف المهمة الأساسية في مواجهة التكنولوجيا المتغيرة والتهديدات المتطورة.

ويفترض أن تكون قدرة المهمة على الصمود مجال عمل ذا أولوية للمجتمع الدفاع، حيث توفر المرونة مسارًا مهما للحفاظ على المنفعة طويلة المدى لأنظمة المهام كثيفة البرامج، مع تجنب الهشاشة التنظيمية في استخدام التكنولوجيا والمخاطر الناتجة عن الأمن القومي.

ومن المرجح أن تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها مشهداً دفاعياً غير مسبوق خلال العقد الحالي، وهنا يرى خبراء المجلس الأطلسي أن هذه المرونة مبنية على ثلاث ركائز، أولها القوة، وهي قدرة النظام على إبطال تأثير الاضطراب، ثم الاستجابة، وهي قدرة النظام على توفير التغذية الراجعة ودمج التغييرات في حالة الاضطراب، وأخيرا القدرة على التكيف، وهي القدرة على تغيير نظام ما لمواصلة العمل على الرغم من الاضطراب.

ويشير التقرير إلى أن الأنظمة هي أكثر من مجرد مجموع أجزائها (الأجهزة والبرمجيات) ولكنها أوسع

التعقيد تشتته بوقوف حكومة اجنبية وراءها. ولكن موسكو نفت علاقتها بذلك.

وذكر خبراء المجلس الأطلسي في تقرير نشره موقع "ديفنس نيوز" الأميركي، أن المرونة هي التحدي الرئيسي لأنظمة المهام القتالية في مجتمع الدفاع نتيجة تراكم الديون التقنية، واطر المشتريات القديمة، والفشل المتكرر في إعطاء الأولوية للتعليم على الامتثال.



الأمن القومي في مرمى الأعداء المجهولين